القاضي عبد اللطيف: لا نزال نؤمن بالدكتاتورية

قانون الأحزاب يطرح للمناقشة: مراقبون يشككون بإقراره.. والكتل تخشى التمويل

□ بغداد / احمد الموسوي

أعلنت اللجنة القانونية مناقشة قانون الأحزاب الأسبوع المقبل، فيما أكد خبراء أن الأطراف السياسة غير جادة لإقرار القانون، مشددين على أن في حال سنه سيكون بمثابة حبر على ورق.

قال عضو اللجنة المالية محسن السعدون في تصريحات صحفية "إن لجنته قد أكملت دراستها لقانون الأحزاب، والأسبوع المقبل سيكون على جدول أعمال مجلس النواب لمناقشته"، متوقعا أن "تطول المناقشات بشأن هذا القانون".

ويرى البعض أن عدم تشريع قانون الأحزاب أدى إلى دخول رؤوس أموال إلى البلد لدعم جهات معينة استطاعت من خلالها أن تضغط باتجاه تغيير نتائج الانتخابات.

وبيّن السعدون أن "قانون الأحزاب يحتاج إلى التعمق في مناقشته على مستوى أعضاء مجلس النواب ومنظمات مدنية ومراكز بحوث متخصصة"، مؤكدا أن "البلاد بحاجة إلى تشريع هذا القانون ليكون مواكبا للتجربة الديمقراطية".

يذكر أن المادة ٣٩ من الدستور العراقي، الفقرة الأولى، تنص على تأسيس الجمعيات والاحزاب السياسية، وتكفل هذه المادة حق الانضمام إليها، ويتم تنظيم ذلك بقانون.

إلا أن أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد حميد فاضل نوه إلى "أن مناقشة هذا الموضوع وفي هذا الوقت بالتحديد يعبر عن كونها خطوة غير جدية، فطيلة السنوات الثمانية السابقة كان هذا المطلب هو المطلب الرئيسي للحريصين على العملية السياسية في العراق، كما أن النية في مشروع القانون ليست حقيقة لإخراج قانون للأحزاب يكون مستكمل الشروط".

وتابع فاضل: "اعتقد حتى لو خرج القانون سيبقى حبرا على ورق فجميع الأحزاب السياسية من دون استثناء مصادر تمويلها خارجية وليس من الممكن أن توافق هذه الأحزاب على قطع مصادر رزقها".

وبخصوص مدى إمكانية نشوء أحزاب غير طائفية أو إثنية قال "يبدو لي من الناحية الواقعية إن من الصعب نشوء هكذا أحزاب فالاستقطاب الطائفي موجود في الشارع العراقي والأحزاب الدينية تلقى رواجا، وحتى وان وجدت أحزاب ليبرالية أو علمانية فأنها ستبقى هامشية ومن دون وزن حقيقي".

وتابع فاضل "أن مبدأ وطنية الأحزاب يتصل بمبدأ سلمية الأحزاب وعدم امتلاكها جوانح عسكرية، وبالتالي أن مواد هذا المشروع باعتقادي غير قابلة للتحقيق".

وشدد أستاذ العلوم السياسية على أن "النظام الانتخابي بحاجة حقيقية إلى الإصلاح بهدف التخلص من المحاصصة السياسية والتي هي أساس الخلل، إلغاء المحاصصة يتم من خلال تعزيز الديمقراطية في العراق، وفي التطبيق الحقيقي للمبادئ البرلمانية القائمة على أساس ان يمتلك السلطة من يفوز بالانتخابات ومعارضة من يخسر فيها، كما إن هذه المحاصصة تجعل الجميع مشتركا في اتخاذ القرار وبالتالي تصبح عملية المحاسبة والرقابة مستحيلة لمشاركة الجميع في السلطة".

يرى أستاذ في العلوم السياسية أن فرص تكوين أحزاب ليبرالية لها تأثير على المشهد السياسي ضعيفة جدا حتى و إن سُن قانون ينظم العمل الحزبي في العراق

وشدد فاضل على أن "المواطن العراقي لا يمتلك الدرجة الكافية من الوعي، وان اغلب المنتمين للأحزاب اليوم هم أشخاص يبحثون عن امتيازات"، وتابع أن "الحزبية غير محبذة في العراق بسبب إجراءات النظام السابق، أما في الوقت الحالي فقد أصبح الحزبي هو الذي يبحث عن المنصب ويمارس عملية خداع الناس من اجل مصلحته الخاصة لا من اجل معالجة مشاكلهم".

وتتخوف القوى السياسية من تولي إدارات رسمية هذه المهمة وقيام الحكومة بتمويل الأحزاب المرخصة كما ينص قانونها، الأمر الذي قد يضعها تحت هيمنتها وتأثيرها باعتبارها الماسكة بالأموال التي ستمول نشاطات الأحزاب.

ومن المنتظر أن يحل القانون الجديد فور التصديق عليه في مجلس النواب محل قانون الأحزاب المعمول به حاليا والصادر عن سلطة الائتلاف عام ٢٠٠٣. وكان الحاكم المدني الاميركي السابق بول بريمر قد اصدر الأمر رقم ٩٧ لعام ٢٠٠٣ بتشكيل قانون الأحزاب والهيئات السياسية بناءً على السلطات المخولة له بصفته "المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة".

وأبدت قيادات حزبية مخاوف من سيطرة الحكومة وتأثيرها على الأحزاب السياسية من خلال استخدام الموازنة العامة وتمويلاتها لها لاملاءات سياسية تفقدها استقلاليتها وتضعها رهينة السلطة التنفيذية إضافة إلى إمكانية مراقبة بعض الأحزاب وتمويلها خاصة مع تأكيدات بان بعض هذه الأحزاب تتلقى معونات مالية من دول خارجية.

ويعرف القانون الحزب السياسي بأنه: كل جماعة عراقية منظمة على أساس مبادئ وأهداف مشتركة تساهم في تشكيل الإرادة السياسية على المستوى الاتحادي أو الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم وتشارك في الشؤون العامة وتسعى إلى المشاركة في الانتخابات والاستفتاءات لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشؤون السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية للدولة وتمارس نشاطها بالوسائل الديمقراطية بهدف تداول السلطة سلميا أو المشاركة فيها.

إلى ذلك أكد العضو في الائتلاف الوطني القاضي وائل عبد اللطيف في اتصال أجرته معه المدى يوم أمس أن "تمويل الأحزاب السياسية في العراق يجب أن يتم من خلال بوابة حساب في المصارف، وبالتالي الرقابة على المصادر المالية لهذه الأحزاب، هناك أمور منطقية فكافة الأحزاب على الساحة السياسية اليوم تمتلك فروعا ومكاتب في مختلف الأراضي العراقية، وبالتالي يجب علينا أن نتساءل عن مصادر هذه الأحزاب، كما ويجب على هذه الأحزاب أن تلتزم بالعمل السياسي الشريف".

وأضاف القاضي عبد اللطيف "إني أصنف كل الأحزاب والتنظيمات السياسية في العراق بأنها تنظيمات طائفية واثنية (ما عدا عدد من الأحزاب لا تتجاوز الثلاث أو الأربعة كالحزب الشيوعي العراقي وحزب المؤتمر) تخاطب مجاميع مغلقة من الناس، لذلك اعتقد أن تركيبة أحزابنا يجب أن تتحرر من القيد الطائفي والاثني باتجاه الوعي الإنساني ويجب عليها في الوقت نفسه إعادة ترتيب أوضاعها بما يتناسب مع التجارب الديمقراطية الحديثة".

وأجاب العضو في الائتلاف الوطني فيما يخص مدى جدية الكتل السياسية بإقرار هكذا قانون "هم محرجون أمام الرأي العام العراقي باعتقادي أنهم بحاجة لان يخطوا خطوة حقيقية باتجاه الديمقراطية".

وأضاف عبد اللطيف أن عملية الإصلاح السياسي يجب أن تتناول ثلاث محاور هي "الأولى إصلاح المفوضية العامة لشؤون الانتخابات واليات تنفيذ أعمالها، والثانية قانون انتخابات جديد يوفر تمثيلا عادلا للشعب العراقي في الزمان والمكان، أما الثالثة فنحن بحاجة لقانون ينظم الأحزاب السياسية ويشذب تصرفاتها والتي أخذت تتجه في الآونة الأخيرة اتجاهات سلبية".

ونوه عبد اللطيف إلى أن "هذه الأحزاب صار عمرها ٣٠ سنة وبالتالي من الصعب أن تغادر ارثها السياسي، إلا أن الزمن كفيل بتغيير المفاهيم السائدة".

وشدد عبد اللطيف على أن "الواجب الأساسي على الشعب، ويحاول الفقهاء القانونيون والسياسيون تثبيت مبدأ أن الشعب هو المصدر الوحيد والأساسي للسلطات، إلا أن الشعب العراقي لا زال مؤمنا بالدكتاتورية والقائد الرمز، فمنذ نشوء الدولة العراقية وحتى يومنا هذا يملك الحاكم كل شيء، نحن بحاجة إلى إعادة النظر بالتزامات وحقوق كل من الشعب والحاكم لتحقيق التوازن بينهما".

ومن جهة أخرى أكد الإعلامي عدنان الطائي "أن هذه الأحزاب تحول أن تعطي صورة للشارع العراقي على إنها أحزاب قانونية، إلا أنها بعيدة كل البعد عن القانون وفي كثير من الأحيان تقوم هي نفسها بالتجاوز على القانون والنصوص الدستورية، هي لا تستطيع الإقدام على سن هكذا قوانين من المؤكد على أنها ستحرمها من مصادر تمويلها الخارجية والتي تبدو واضحة من خلال الكم الهائل من الصحف والفضائيات التي تمتلكها هذه الأحزاب".

وتابع الطائي قائلا "هناك الكثير من مشاريع القوانين والتي تم تأخير إقرارها لعدم توافقها مع المصالح الشخصية لهذه الأحزاب كتخفيض رواتب الرئاسات الثلاث، وبالتالي اعتقد أنها سوف لن تكون جدية بسن مشروع قانون الأحزاب".

وأضاف الطائي أن "الأحزاب الحالية تدعي أنها وطنية ولا تخجل من ذلك حيث أنهم أرادوا بتصريحاتهم الجمع بين النقيضين بين الوطنية من جهة والطائفية والاثنية من جهة أخرى، وحاولت إقناع العراقيين بان هذا الجمع مسألة طبيعية".

وجه انتقادات للمالكي

فيسر: مطالب العراقية غير واقعية.. والأكثرية السياسية مستبعدة

□ متابعة / المدى

انتقد الباحث والمؤرخ المتخصص في الشؤون العراقية رايدر فيسر استمرار تعثر استكمال تشكيل الحكومة، والفشل في التوصل إلى اتفاق شامل بين حكومتي بغداد وأربيل حول العوائد النفطية.

وفي تقرير نشره في معهد كارنيغي الدولي الاميركي للسلام، كتب فيسر انه عندما شكل السياسيون العراقيون أخيرا حكومة جديدة في كانون الأول العام ٢٠١٠، بعد تسعة أشهر من الانتخابات النيابية التي جرت في وقت سابق من العام نفسه، علت أصوات عديدة مهنئة في المجتمع الدولي، شددت على أن العراقيين نجحوا في إقامة "حكومة جامعة" تتمثل فيها مختلف المجموعات الإثنية.

إلا أن فيسر اعتبر أن منتقدي الصفقة التي أدت إلى تشكيل الحكومة الثانية لرئيس الوزراء نوري المالكي، أشاروا إلى أنها تجاهلت النزاعات المستمرة بين السياسيين العراقيين، واعتبروا أنها ولدت أيضا حكومة متضخمة في حجمها وغير فاعلة وغير مستقرة تضم الكثير من الوزارات الوهمية غير الضرورية (على غرار وزارة المجتمع المدني ووزارة الأهوار الجنوبية)، في حين أن الضرورية، مثل وزارة الأمن القومي، ظلت شاغرة.

وتابع فيسر انه "بعد ثمانية أشهر، يبدو أن المنتقدين كانوا على حق حيث لا تزال الحكومة ناقصة وتفتقر إلى وزارات أساسية مثل وزارتي الداخلية والدفاع، فيما لم يجر بعد تقنين مجلس السياسات الإستراتيجية الذي يروج له، ولاسيما من جانب الولايات المتحدة، بأنه أداة أساسية لتقاسم السلطة في اتفاق تشكيل الحكومة". كما أشار الباحث، صاحب مدونة "غالف انالیسس وورد برس"، إلى أن "الجزء الأكبر من العام ٢٠١١ قد تم هدره على محاولة الاتفاق على ثلاثة نواب غير ضروريين لمنصب الرئاسة الشرفي (وقد استقال أحدهم)، في حين أن التقدم في النقاش بين حكومة إقليم كردستان وبين بغداد حول الصادرات النفطية اقتصر على اتفاق براغماتي بالتصدير من حقلين نفطيين".

وأضاف انه "لا يزال التوصل إلى اتفاق برلماني حول قانون للنفط والغاز يبدو بعيد المنال".

وكتب فيسر انه "لا يبدو أن العراقيين يشاطرون المجتمع الدولي حماسته لحكومة متضخمة تتمثل فيها كل الأطراف الإثنية"، موضحا أن العراقيين انتقدوا، في تحركهم المحدود في إطار الربيع العربي خلال الأشهر الخمسة الماضية، المناصب غير الضرورية التي تجعل الحكومة أقل فاعلية، ولاسيما تعيين ثلاثة نواب للرئيس، علما بأنهم يملكون صلاحيات محدودة وهم عامل هدر كبير للمال الحكومي".

وقال فيسر ان "القائمة العراقية تتأرجح بين الدعوات إلى إنشاء مجلس للسياسات الإستراتيجية ذي صلاحيات تنفيذية وبين المطالبة بانتخابات جديدة، وكلاهما خياران غير واقعيين". ورجح فيسر أن يبقى مجلس السياسات، الذي لم يدرج في الدستور، عاجزا، كما أن القائمة العراقية لا تملك الغالبية المطلقة المطلوبة في البرلمان للدعوة إلى إجراء انتخابات عامة".

أما رئيس الوزراء نوري المالكي الذي ينتمي إلى ائتلاف دولة القانون، فقد قال فيسر انه يتحدث باستمرار عن بديل يتمثل في حكومة "أكثرية سياسية" وكذلك عن خفض حجم حكومته الحالية.

وكتب أن "القائمة العراقية لم تتفكك كما توقع عدد كبير من المحللين الغربيين"، مضيفا أن فصيلا صغيرا انشق عنها، إلا أن "الائتلاف الأساسي ظل كما هو لا بل توسع مع انضمام كتلة وحدة العراق، التي تشاطره توجهه، إليه". إلا أن فيسر استدرك قائلا "أن أيا من هذه النزعات لا يتمتع بالزخم الكافي لإحداث تغيير فوري في الحكومة"، مرجحا ان يتحول التركيز في المستقبل القريب نحو المسائل الأكثر عملية مثل تعيين وزيرين للدفاع والداخلية.

وخلص إلى القول انه "على غرار النقاش الأوسع حول مستقبل القوات الاميركية في العراق بعد العام ٢٠١١، يمكن أن تؤدي مسألة الوزارات الأمنية إلى تصدع التحالفات التي ظهرت بعد الانتخابات البرلمانية التي أجريت العام ٢٠١٠ وكانت وراء المأزق السياسي المستمر".

وأكد أن هذه الأنواع من التصدعات، وليس السعي إلى إنشاء مجلس للسياسات الإستراتيجية أو إضافة مزيد من الوزراء من أجل ضم الجميع "إلى الخيمة"، هي التي "ستمنح العراق في نهاية المطاف حكومة أكثر فاعلية هو بأمس الحاجة إليها".

مجلس النواب يؤجل مناقشة البرنامج الوزاري

دولة القانون: سطوة القيادات لن ترشق الحكومة

□ بغداد / المدى

في وقت اجل مجلس النواب مناقشة الترشيق الوزاري والبرنامج الحكومي، المح ائتلاف دولة القانون، إلى أن القائمة العراقية تحاول افتعال الأزمات السياسية واحدة تلو الأخرى لجعل الترشيق الحكومي مشكلة ثانوية تبتعد عن مناقشتها الأطراف السياسية.

أعلن مقرر مجلس النواب محمد الخالدي، أن المجلس سيستضيف رئيس الوزراء نوري المالكي يوم السبت المقبل، لمناقشة الترشيق والمنهاج الحكومي.

وقال الخالدي إن مكتب المالكي، أرسل كتاباً إلى مجلس النواب، أكد فيه حضور رئيس الوزراء يوم السبت المصادف جلسة البرلمان لمناقشة ترشيق الكابينة الوزارية، والمنهاج الحكومي.

بدوره يقول القيادي في دولة القانون حيدر الجوراني "إن الترشيق أمر ليس بالهين والصعب للغاية وان الكتل السياسية حين وافقت عليه أرادت امتصاص غضب الشارع العراقي، الغاضب على البطالة".

وتوقع الجوراني في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس "أن تسعى أطراف سياسية إلى إعاقة عملية الترشيق بشتى الوسائل المشروعة وغير المشروعة"، متابعا "ذلك بدا واضحا من خلال تذرع بعض الوزراء بأن الدستور لا يفرض على الوزير الاستقالة و ترك منصبه بحجة الترشيق وبالتالي لا يجود إجبار قانوني عليه يجعله يفرط بمنصبه".

ويتابع الجوراني "أن الكتل السياسية تؤكد في العلن أنها مع الترشيق، والذي بحسب ما تنظر، انه يقضي على الفساد والبطالة المقنعة في الكثير من مفاصل الدولة العراقية إلا أنها لا تحبذ الأمر وتسعى للبقاء في المناصب لأكبر فترة ممكنة للاستفادة من المنافع التي تتلقاها تلك الكتل".

ويعرب القيادي في دولة القانون عن أسفه لـ" تضحية الكثير من القادة السياسيين بتاريخهم الوطني والنضالي من اجل التصدي للمناصب التنفيذية".

ويلفت الجوراني إلى "أن في الفترة الحالية اتضح أن بعض الكتل السياسة تعمل على اختلاق الأزمات تارة كالمطالبة بالأقاليم، والتذرع بالتهميش في تارة أخرى حتى تعتبر قضية الترشيق ثانوية ولا يجري البحث فيها حاليا، في حين يبقى قادة هذه الكتل على رأس المناصب التنفيذية"ـــ في إشارة إلى ائتلاف العراقية الذي أكد طالب في وقت سابق بتكوين إقليم للسنة، فضلا عن انه يشتكي كثيرا من التهميش في الحكومة بالرغم من تأكيد دولة القانون على عدد وزراء ائتلاف علاوي تجعله يمارس دوره في مجلس الوزراء وبشكل حيوي جدا.

كما شدد على أن المرحلة المقبلة ستشهد تصعيداً في الأزمات السياسية من قبل مختلف الفرقاء، وقال "لا أتصور قيام وجود رغبة حقيقة بالترشيق".

وفي السياق ذاته كشف النائب عن التحالف الوطني ياسين مجيد أن الترشيق الحكومي سيصل إلى وكلاء ومستشاري الوزارات والمدراء العامين.

وقال مجيد أمس الثلاثاء في تصريحات صحفية إن الترشيق الحكومي سيمر بثلاث مراحل، الأولى موافقة جميع الكتل السياسية، إضافة إلى الرأي العام والمرجعية الدينية، خاصة انه لن يطال الحقائب الوزارية وإنما وزارات الدولة فقط مع حفظ النسب لكل كتلة واستحقاقاتها الموجودة في حكومة الشراكة الوطنية.

وأوضح النائب عن الوطني: أن المرحلة الثانية للترشيق عبارة عن دمج لعدد من الوزارات المتقاربة قد تتقلص الحكومة، ويصبح (٢٣ أو ٢٤) وزارة، مشيرا إلى أن هذه المرحلة تحتاج إلى (٣) أو (٤) أشهر.

وأضاف مجيد: أما المرحلة الثالثة تتضمن؛ إعادة النظر بالوكلاء والمستشارين والمدراء العامين، لان هناك وزراء ظهر عملهم خلال مهلة الـ(١٠٠) لكن وزارته كانت غير مؤهلة بسبب وجود وكلاء ومفتشين ومدراء عامين.

وأكد مجيد وجود لجنة تقوم بدراسة عملية الترشيق وتعد توصيات إلى رئيس الوزراء وتعرض إلى الكتل، منوها إلى أن جميع هذه المراحل تأتي ضمن إطار تطوير الأداء الحكومي.

وكان مجلس النواب العراقي عقد، أمس، جلسته الثالثة عشرة من السنة التشريعية الثانية، برئاسة أسامة النجيفي وحضور ٢٢٨ نائباً، فيما أكد مصدر برلماني أنها ستشهد مناقشة البرنامج الحكومي وموضوع نظام جوازات السفر رقم (٢) لسنة ٢٠١١، فضلاً عن القراءة الأولى والثانية لعدد من القوانين.

يذكر أن مقرر مجلس النواب العراقي محمد الخالدي أعلن، في الـ١١ من تموز الجاري، عن وصول البرنامج الحكومي إلى المجلس، وفي حين رجح إمكانية توجيه دعوة لرئيس الحكومة وعدد من الوزراء لمناقشة البرنامج في البرلمان، توقع أن يتم التوافق عليه بين الكتل السياسية.

يشار إلى أن تحالف الوسط دعا إلى مناقشة ملف الوزارات الأمنية قبل الخوض في الترشيق، إذ قال النائب خالد سليمان الفهداوي أن الوضع الأمني يشهد تدهوراً ملحوظاً وبدأ يتصاعد بشكل مخيف في ظل زيادة عمليات الاغتيال المنظمة بالأسلحة الكاتمة والعبوات اللاصقة.

وأضاف الفهداوي في تصريح صحفي أمس الأول إن جزءا كبيرا من أسباب هذا التدهور يعود إلى بقاء موضوع الوزارات الأمنية دون حل أو تقدم ملموس، مشدداً على إن إشغال هذه الوزارات الحساسة مقدم على البدء بعملية الترشيق الحكومي.

وبين النائب إن الجميع يدرك أهمية الشروع بتقليص الوزارات الزائدة عن الحاجة أو دمجها بما يحقق مصلحة المواطن العراقي الأمر الذي منحه إجماعاً وطنياً في البرلمان، مستدركا على إنه وبالرغم من تلك الأهمية لهذه الخطوة فإنها ستبقى دون تأثير كون الملف الأمني ذا خصوصية وأهمية استثنائية على الساحة العراقية.

وتساءل؛ من المثير للاستغراب بقاء الكتل السياسية في حواراتها حول هذا الملف دون التوصل إلى نتيجة، معرباً عن اعتقاده بأن الأطراف المعنية لو وضعت مصلحة العراق في مقدمة اهتماماتها لتمكنت من الاتفاق على أسماء المرشحين خلال أيام قليلة.

وأوضح الفهداوي بان معالجة موضوع الترهل الحكومي والروتين القاتل والتعارض بين صلاحيات الحكومة المحلية وبعض الوزارات الخدمية إنما يتم بإلغاء بعض الوزارات منها وزارة التجارة ووزارة الإسكان والإعمار ووزارة البلديات، وإحالة صلاحياتها إلى المحافظات بما يعطيها إدارة لامركزية تهيئ لها وضعاً أفضل في موضوع تقديم الخدمات وإدارة تبويب صرف الموازنة المالية، مؤكداً أن هذه الطريقة تعتبر الضمانة الوحيدة لوحدة العراق وتماسكه.